SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 1 2026
DOI: 10.51984/zjv84126

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية من خلال وثائق الأرشيف البريطاني 1970-1977م.

علي عبد السلام عبد الله خليفة
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا.

الكلمات المفتاحية:
ليبيا
بريطانيا
العلاقات الاقتصادية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مهم في تاريخ ليبيا المعاصر وهو: العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية خلال سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الجمهورية الليبية (1970-1977). ويمكن تحقيق ذلك من خلال تتبع الأحداث السياسية والاقتصادية التي حدثت طوال الفترة قيد الدراسة. ولا شك أن العلاقات الاقتصادية بين الدول تمر بمراحل من التقلب والتغير، تارة تقوى وتارة تضعف، وذلك وفقًا للظروف الاقتصادية لكل دولة. كما أنها تتأثر بعدد من العوامل، ولعل أهمها العامل السياسي، حيث تؤثر السياسة والاقتصاد في بعضهما البعض. لذلك، تحاول هذه الدراسة التحقيق في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة قيد الدراسة، والتغيرات التي طرأت عليها، والعوامل التي شكلتها، من خلال وثائق الأرشيف البريطاني.

Libyan-British economic relations through British archive documents 1970-1977.

Ali Abdussalam Abdulla Khalifa

Department of History, Faculty of Arts, University of Sebha, Libya.

Keywords:
Libya
Britain
Economic relations.

ABSTRACT

This study aims to shed light on an important topic in the history of contemporary Libya: Libyan-British economic relations during the 1970s, specifically the economic relations between the two countries during the Libyan Republic era (1970-1977). This can be achieved by tracing the political and economic events that occurred throughout the period under study. Undoubtedly, economic relations between countries undergo phases of fluctuation and change, sometimes strengthening and sometimes weakening, depending on the economic circumstances of each country. It is also influenced by a number of factors, perhaps the most important one is the political factor, as politics and economics influence each other. Therefore, this study attempts to Investigates the nature of economic relations between the two countries during the period in question, the changes that occurred, and the factors that shaped them Through British archive documents.

المقدمة

ارتبطت ليبيا بعلاقات اقتصادية مع المملكة المتحدة البريطانية منذ مرحلة الإعداد للاستقلال حيث كانت بريطانيا من ضمن الدول الداعمة لليبيا اقتصاديا, وساعدتها في سد العجز في الميزانية الليبية عن طريق عقد الاتفاقية الليبية البريطانية المؤقتة.

وبعد الاستقلال ارتبطت الدولتان باتفاقية عسكرية, وأخرى اقتصادية عام 1953م تعهدت بموجبهما الحكومة البريطانية لليبيا بتقديم مساعدات مالية, وسد العجز في الميزانية الليبية, وكانت هذه المعاهدة هي الأساس للعلاقات الليبية البريطانية, ومن ضمنها العلاقات الاقتصادية.

ورغم أن ليبيا وبريطانيا لم تربطهما اتفاقية تجارية خلال الفترة 1951-1969م, إلا أن بريطانيا كانت من أكبر الشركاء الاقتصاديين لليبيا. وبعد اكتشاف النفط في ليبيا أواخر عام 1958م عملت بريطانيا على تقوية علاقاتها التجارية بليبيا للاستفادة من الطفرة المالية التي دخلت فيها ليبيا بسبب عوائد النفط, وقد استمرت العلاقات الاقتصادية تتطور خلال عقد الستينيات من القرن الماضي حتى أصبحت ليبيا ثالث أكبر سوق عربي للصادرات البريطانية, وبتغيير النظام السياسي في الأول من سبتمبر 1969م تحولت ليبيا إلى جمهورية, مما فرض على البلدين الدخول في مفاوضات عام 1970م, لوضع إطار جديد للعلاقات بينهما, وقد أفرزت هذه المفاوضات عدداً من القضايا التي رسمت ملامح العلاقات الاقتصادية بين الجانبين فيما بعد.

تكمن اشكالية هذه الدراسة في الوقوف على طبيعة وحجم العلاقات

*Corresponding author:
E-mail addresses: ali.khalifa1@sebhau.edu.ly
Article History : Received 12 February 2026 - Received in revised form 07 April 2026 - Accepted 10 April 2026

الاقتصادية الليبية البريطانية, والعوامل التي أثرت فيها سلباً أو إيجاباً.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه, فالتاريخ الاقتصادي الليبي المعاصر لايزال في أغلبه بحاجة إلى الدراسة, وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى إظهار هذه الفترة من التاريخ الليبي, ووضعها موضع الدراسة, فضلا عن رغبة الكاتب الشخصية في دراسة تاريخ ليبيا الاقتصادي.

وتطرح هذه الدراسة فرضية مفادها أن العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية 1970-1977م قد تأثرت بالتغيير السياسي الذي حصل في ليبيا عام 1969م, وقادت البلدين للدخول في مفاوضات أظهرت تبيانات في التوجهات السياسية, والاقتصادية وأثرت في العلاقات الاقتصادية بينهما, ومن خلال هذه الفرضية تُطرح التساؤلات التالية:

1- ماهي هذه التبيانات التي أدت إلى ظهور خلافات بين الطرفين؟.

2- ما مدى تأثير هذه الخلافات على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين؟.

3- ما هو حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال المدة قيد الدراسة؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تتبع الدراسة المنهج السردي التحليلي, من خلال معرفة حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين طوال فترة العهد الملكي في ليبيا من خلال استجلاب ذلك في الدراسات السابقة, والوثائق, ثم في مرحلة أخرى تنتقل الدراسة لعملية تحقيق وتحليل واسعة معتمدة في ذلك على الوثائق البريطانية التي تحتوي على المادة العلمية الأولية للموضوع من خلال تتبع التسلسل الزمني للأحداث لمعرفة العوامل المؤثرة, ومدى تأثيرها على العلاقات الاقتصادية بين البلدين, ومن أهم هذه الوثائق:

1- وثائق وزارة الخارجية البريطانية British Foreign and Commonwealth Office (FCO). سجلات وزارة الخارجية ومكتب الكومنولث.

2- السجلات التي تم إنشاؤها أو الموروثة عن إدارة التعاون الفني ، وهيئات التنمية المتعاقبة وراء البحار. Records created or inherited by the Department of Technical Co-operation, and of successive Overseas Development bodies (OD).

3- سجلات وزارة الدفاع Records of the Ministry of Defence (DEFE)

4- سجلات مكتب مجلس الوزراء Records of the Cabinet Office (CAB)

5- أرشيف شركة البترول البريطانية British Petroleum Archive (BPA)

فضلاً عن المراجع الأخرى.

وتم تحديد الإطار الزمني لهذه للدراسة منذ عام 1970م وهو العام الذي شهد بداية المفاوضات بين الجانبين, وعام 1977م, هو نهاية الفترة الجمهورية, وبداية العهد الجماهيري في ليبيا, وكان له طابعه الخاص سياسياً, واقتصادياً.

لم يتسن للباحث الوصول لدراسات سابقة تخص الفترة موضوع الدراسة بعينها, غير أن هناك دراسات سابقة للعلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية في العهد الملكي في ليبيا لعل منها دراسة:

أسمهان ميلود معاطي, العلاقات التجارية الليبية البريطانية من خلال الوثائق الأرشيفية 1951-1969, مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل, العدد 11, ص223-253, ودراسة وليد عبد محمد الدليمي, زينة مسلم درويش علي, التغلغل البريطاني في الإقترادِ الليبي (1952-1969), مجلة الآداب, المجلد2, العدد 44, ص149-168. الدراستين تتعرض لنفس الفترة الزمنية, وبهما معلومات جيدة مستقاه من وثائق متنوعة, وتقدم سرد تاريخي بتسلسل زمني للأحداث.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي:

أولا: العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية خلال العهد الملكي 1952-1969م. وقد جاء هذا المبحث كمدخل للدراسة, وليعطينا صورة عن وضع العلاقات الاقتصادية بين البلدين قبل الفترة موضوع الدراسة, وكان الهدف من ذلك هو لتوضيع مدى التغير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية بعد العام 1969م حتى عام 1977م, والعوامل التي أدت لهذا التغير.

ثانياً: أثر تغيير النظام السياسي في ليبيا على العلاقات الاقتصادية بين البلدين 1970-1972.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة 1973-1977م.

أولاً- العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية خلال العهد الملكي 1952-1969م

استقلت ليبيا في ظروف اقتصادية بالغة السوء والتعقيد, وعند عرض قضيتها على الأمم المتحدة كرر مندوب الأمم المتحدة إلى ليبيا عديد المرات أن البلاد لن تكون قادرة على تسيير شئونها دون معونات اقتصادية دولية, ولسنوات.

[1] في هذه الأثناء أبدت المملكة المتحدة استعدادها لتقديم المساعدة الاقتصادية اللازمة, وسد العجز في الميزانية الليبية, وتم اقتراح تأسيس "مؤسستين منفصلتين تقوم إحداهما بتقديم المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروعات والأعمال والبرامج العامة, وتقوم الاخرى بمنح قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لتنفيذ المشروعات العامة أو الخاصة في ميدان التنمية الاقتصادية. فسميت المؤسسة الأولى المؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار, والثانية الشركة المالية الليبية.[2] وبعد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة محمود المنتصر(29 مارس إلى 24 ديسمبر 1951) تم توقيع اتفاقية عسكرية ومالية مؤقته بين الحكومة الليبية المؤقتة وبريطانيا يسري مفعول هذه الاتفاقية حتى 31 مارس 1953, وتعهدت بريطانيا بتقديم مساعدة مالية قدرها 500 ألف جنيه استرليني للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية, كما تعهدت بتقديم منحة مقدارها مئة بالمائة من الاسترليني للأصدار الأول من العملة الليبية.[3] وفي 3 مارس 1952م وافقت حكومة محمود المنتصر على تشكيل الوكالة الليبية للتنمية بموجب القانون رقم 6 لعام 1951م, وفي 9 يونيو تشكلت المؤسسة المالية الليبية بموجب القانون رقم 7 الذي صدر في 9 يونيو عام1951م.[4]

وقد دفع هذا الوضع الاقتصادي الصعب ليبيا إلى إبرام اتفاقيات عسكرية, واقتصادية مع بريطانيا, وأخرى مع الولايات المتحدة, للحصول على الدعم الاقتصادي, والمالي. ولن نشير هنا إلى تفاصيل محاولة ليبيا قبل ذلك الحصول على الدعم من مصر, والعراق, وفشلها في الحصول على الدعم المطلوب لأنه خارج إطار الدراسة. على أن المسلم به أن الوضع الاقتصادي السيئ لليبيا في ذلك الوقت قد جر البلاد لتكون أقرب لبريطانيا, والولايات المتحدة, وبالتالي نشأت علاقة اقتصادية بين ليبيا وهذين البلدين بُنيت على مصالح اقتصادية, واستراتيجية بين الطرفين.

وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد الليبي كان عند بداية الخمسينيات من القرن الماضي مصابا بالعجز شبه التام, فمقدار العجز التجاري قد بلغ 3 ملايين جنيه استرليني, فلم تكن ليبيا تصدر خلال الخمسينيات الإ المنتجات الزراعية, وعدد قليل من الحيوانات الحية, والاسماك, وزيت الزيتون,

والحلفاء, وبهذا فإن الاقتصاد في مجمله كان اكتفائياً إلى حدا بعيد, والتجارة الخارجية كانت عند حدها الأدنى. ففي 1951-1952 كانت الصادرات لا تتجاوز 4 ملايين جنيه, والواردات 11 مليون جنيه, وبين الأعوام 1954-1961 كانت الصادرات ما بين 3 إلى 6 ملايين جنيه فقط.[5]

وبما أن ليبيا لم يكن لديها إلا المنتجات الزراعية لتصديرها, فقد تركزت صادراتها بالأساس على المحاصيل الزراعية, وكانت بريطانيا هي ثاني أكبر مستورد للمنتجات الزراعية الليبية بعد إيطاليا.

ولعل ذلك يرجع إلى أن إيطاليا هي الدولة الاستعمارية التي احتلت ليبيا منذ عام 1911 حتى عام 1943م, واستطاعت أن تسيطر على القطاع الزراعي في ليبيا خلال فترة الاستعمار, وبالتالي فإن أغلب ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة في البلاد هم إيطاليون, فضلا عن سبب آخر مهم وهو أن عدد من المنتجات الليبية المصدرة إلى إيطاليا معفاة من الضرائب الجمركية مثل زيت الزيتون, والتمور, والبذور الزيتية, والسمك الطازج والمعلب,[6] بينما لا يتوفر هذا مع الجانب البريطاني.

بعد الاستقلال وقعت ليبيا على اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع بريطانيا في 1953, ومنذ ذلك الحين أصبحت شريكاً أساسياً عسكرياً, واقتصادياً لليبيا.

وقد جاء في نص الاتفاقية المالية الليبية البريطانية التي اتفق على أن تكون مدتها 10 سنوات قابلة للتجديد أن تدفع بريطانيا سنوياً خلال الخمس سنوات الأولى مليون جنية إسترليني للتنمية الاقتصادية, و 2,75 مليون جنيه إسترليني كمعونة مالية لسد العجز في الميزانية الليبية, أما فيما يخص حجم المساعدة للخمس سنوات الثانية فتترك للاتفاق عليها في حينه.[7]

وللإنصاف لم تكن بريطانيا وحدها الداعم الاقتصادي لليبيا, بل عملت الأمم المتحدة على تقديم الدعم الاقتصادي من خلال عدد من وكالاتها المعنية بذلك, وقدمت الولايات المتحدة الدعم أيضا, أضافة إلى عدد من الدول الأخرى كإيطاليا, وفرنسا بشكل أقل على أن اكبر الداعمين الاقتصاديين لليبيا بريطانيا, الولايات المتحدة.

وفيما يلي توضح حسب الجدول التالي للمساعدات الاقتصادية الخارجية المخصصة لليبيا خلال الفترة من 1952 حتى عام 1960م بالجنيه الإسترليني.[8]

الدول المانحة	السنوات/القيمة 53/1952	السنوات/القيمة 54/1953	السنوات/القيمة 55/1954	السنوات/القيمة 1956/1955	السنوات/القيمة 57/1956	السنوات/القيمة 1958/1957	السنوات/القيمة 59/1958	السنوات/القيمة 60/1959
منظمة الأمم المتحدة	3,755	4,625	6,474	8,150	9,265	13,688	13,129	14,884
الولايات المتحدة الأمريكية	554	490	2,386	4,055	4,739	9,136	8,449	11,384
المملكة المتحدة البريطانية	2,740	3,750	3,750	3,750	4,000	4,250	3,250	3,250
فرنسا	218	100	100	100	235	10	130	-----
إيطاليا	10	10	10	10	10	10	1,010	-----
تركيا	------	-------	10	10	10	10	10	-----
الباكستان	-------	-------	-------	-------	-------	-------	10	-------
الجمهورية العربية المتحدة	-------	-------	10	10	10	10	10	-------

يتضح من خلال هذا الجدول بأن المملكة المتحدة هي ثالث أكبر داعم للاقتصاد الليبي بعد منظمة الأمم المتحدة, والولايات المتحدة الأمريكية. كما يعطينا الجدول تبوتاً في قيمة المساعدة المالية, والاقتصادية خلال السنوات من 1953 حتى 1956م, ثم ارتفاع في قيمة المساعدة خلال العامين 1957 و 1958م بنسبة زادت عن مليون جنيه إسترليني, تلها انخفاض في المعونة خلال الأعوام من 1958م بعد المراجعة التي حصلت للاتفاقية المالية مع حكومة عبد المجيد كعبار.

وفي مقابل القيمة المخفضة من المعونة السنوية قامت بريطانيا بتقديم معدات عسكرية, وتدريب ضباط من الجيش الليبي, وإرسالها عدد من الخبراء الإنجليز في الاقتصاد, والإنشاء للمشاركة في برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية, وساعدت في إقامة بعض المشاريع المحدودة كإنشاء مراكز للاتصالات السلكية, واللاسلكية, وساعدت في زيادة القدرة الإنتاجية لمحطة كهرباء طرابلس.9

في عام 1954م بلغت الصادرات البريطانية إلى ليبيا حوالي 3,256,000 مليون جنيه إسترليني, أما الصادرات الليبية إلى بريطانيا فقد بلغت حوالي 1,651,000 مليون جنيه إسترليني.10

وتستورد المملكة الليبية من بريطانيا سلع كثيرة بآلاف الجنيهات يأتي في مقدمتها:11

السلع	السنة 1957	السنة 1958
مواد غذائية	634	707
مشروبات	125	120
مواد خام غير غذائية وغير الوقود	35	27
وقود معدني وزيت المحركات	146	85
زيت ودهن معدني أو نباتي	16	3
منتجات كيمائية	574	866
مواد مصنعة	1.344	1.522
معدات وموارد للنقل	2.515	3.553
منتجات متنوعة	497	749
إجمالي	5.886	7.632

يوضح الجدول أن ليبيا تستورد مواد وسلع أكثر من السوق البريطانية, ولا تبدو قيمتها كبيرة نظراً لصغير حجم السوق الليبي, الإ أنها في ازدياد في أغلبها.

وفيما يلي أهم انواع السلع, وحجم الكميات المصدرة من ليبيا إلى بريطانيا:12

السنة 1958	
نوع السلعة	القيمة بالجنيه الإسترليني

الحلفاء	272344
الفول السوداني	197056
جوز لوز والفواكه المشابهة	118789
بطاطس	26300
خرده غير حديدية	14395
صوف ووبر وحيوانات	6982

يشير الجدول إلى أن غالبية السلع المصدرة من السوق الليبي إلى بريطانيا هي منتوجات زراعية (فواكه, وخضروات) يأتي على راسها الحلفاء, يليها الفول السوداني, ثم الجوز واللوز, والبطاطس التي لا تتعدى قيمتها 26300, وكذلك الصوف وبعض الحيوانات التي توضح قيمتها أنها بكميات قليلة, واعداد بسيطة.

وقد ظل التبادل التجاري بين المملكة الليبية, والمملكة المتحدة البريطانية ينمو –وإن كان بشكل بطئ- خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي, ويُعزى هذا البطء إلى ضعف الاقتصاد الليبي, ومحدودية السلع الليبية المصدرة, وقلة السلع المطلوبة للسوق الليبي لعدم الحاجة إليها, وعدم القدرة على تسديد ثمنها, ومع ذلك فإن الارقام تشير إلى زيادة في عملية التبادل التجاري بين البلدين.

وفي نهاية عقد الخمسينيات, ومطلع الستينيات من القرن الماضي حصل نمو في التجارة بين البلدين حيث بلغت قيمة الصادرات البريطانية إلى ليبيا حوالي 12,7 مليون جنيه إسترليني, وبلغت قيمة الصادرات الليبية إلى بريطانيا حوالي 7 ملايين جنيه إسترليني, وفي عام 1963م ازداد هذا النمو التجاري حيث بلغت قيمة الصادرات البريطانية إلى ليبيا حوالي 14,4 مليون جنيه إسترليني, وبلغت قيمة الصادرات الليبية إلى بريطانيا حوالي 38,3 مليون جنيه إسترليني, وبحلول عام 1965م, ارتفعت هذه الأرقام إلى 22 مليون جنيه إسترليني من الصادرات إلى ليبيا و71,6 مليون جنيه إسترليني من الواردات، مما أدى إلى فارق قدره 49,4 مليون جنيه إسترليني لصالح ليبيا.13 ويرجع هذا الانقلاب في الميزان التجاري لصالح الصادرات الليبية إلى دخول النفط كمادة خام مصدره من ليبيا إلى بريطانيا.

وبشكل أشمل وواسع فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مطلع الستينيات أصبحت أقوى وأكبر بسبب عاملين مهمين: العامل الأول هو أكتشاف النفط في ليبيا أواخر عام 1958م, وبداية تصديره مطلع الستينيات بكميات تجارية واعده, وهذا دفع بريطانيا إلى اغتنام هذه الفرصة لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا. العامل الثاني هو الأزمة الاقتصادية التي عانت بريطانيا مطلع الستينيات, ما دفعها إلى أن تكون حريصة على الحفاظ على هذه العلاقة, وتقويتها, والاستفادة من الفوائد التجارية المتزايدة للاقتصاد البريطاني.14

وهنا يمكننا أن نظيف أن أكتشاف النفط في ليبيا قد لعب دوراً رئيسياً وكبيراً في نقل العلاقة الاقتصادية بين ليبيا وبريطانيا إلى مستويات عالية فقد عملت بريطانيا على الاستفادة من الطفرة النفطية التي حصلت في ليبيا حيث سعت بريطانيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين ليبيا من خلال سياسة بريطانية أوسع شملت منطقة الشرق الأوسط لإنعاش اقتصادها المتأزم.

وكان للتداعيات الاقتصادية داخل بريطانيا في الستينيات من القرن الماضي تأثير كبير على العلاقات الليبية البريطانية, واعُتبرت أهمية الحفاظ على التجارة البريطانية مع ليبيا وتطويرها أمراً حيوياً، وكان هناك انشغال متزايد بمكانة بريطانيا التجارية الخارجية، مما أدى إلى التركيز على رفع مكانة الدبلوماسية التجارية, وترويج الصادرات في السلك الدبلوماسي, وكانت الفرص التجارية في ليبيا مهمة أيضًا لصانعي السياسات لسببين آخرين. أولاً، كانت تُكمّل السياسة الدفاعية الخارجية البريطانية, ثانياً كانت السياسة البريطانية في ليبيا أيضاً جزءًا من هدف أكبر يتمثل في السعي إلى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية العالمية وتطويرها، وكانت الدول العربية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط إحدى المناطق المستهدفة للتنمية, وارتبط السوق الليبي ببيئة التجارة في الشرق الأوسط لكونه دولة عربية.15

ويرجع دخول الشركات النفطية للتنقيب عن النفط في ليبيا إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي عقب بعد صدور قانون النفط الليبي, حيث دخلت الشركات البريطانية (وبرتش بتروليم, وشل) ميدان التنقيب عن النفط في ليبيا, حيث حصلت برتش بترولم عام 1956م على إمتيازات للتنقيب عن النفط عام 1956م بعد حصولها على أربعة عقود امتياز (34, 35, 36, 37), وفي عام 1957 حصلت على عقدين آخرين هنا (63, و 64), وفي عام 1959م حصلت على عقد إمتياز رقم (80, و81), وفي عام 1960م دخلت برتش بتروليم في عقد شركة مع بنكر هنت الأمريكية بنسبة 50%, وفي عام 1963م بلغ مجموع إنتاج الشركة من النفط 25,230 الف برميل يومياً من مجموع الآبار التابعة للشركة وهي 11 بئراً.16

أما شل التي تمتلك بريطانيا 40% من قيمتها فقد حصلت في عام 1956م على عقود امتياز (31, و41, 52) وفي عام 1957م حصلت على عقد إمتياز (70) , وفي عام 1966م على امتياز رقم (114),17 وقد بلغ إنتاج شل من الامتياز رقم 41 150 برميل في اليوم عند نهاية عام 1960م, وكان إنتاجها من عقد الامتياز 70 حتى منتصف عام 1963م 1182 برميل يومياً,18 وبلغت صحتها في النفط المنتج من العقود (32, و59, و71) حتى عام 1970م 158,000 برميل يومياً, وهي عقود شركة مع شركة أوسيس الأمريكية.19 وبذلك أصبح لبريطانيا عن طريق شركتها النفطية استثمارات كبيرة في إنتاج, وتسوق النفط الليبي.

وقد أخذت المصالح الاقتصادية البريطانية (النفطية نقصد هنا) منذ ذلك الوقت من خلال شركتي (برتش بتروليم, وشل) في النمو بشكل كبير, وبالتحديد منذ عام 1962م لتصل إلى أرقام قياسية. ففي عام 1969م كان إجمالي الاستهلاك الأوروبي من النفط يقدر بحوالي 510 ملايين طن, يأتي منها حوالي 150 مليون طن من ليبيا, من بينها 21 مليون طن للمملكة المتحدة البريطانية من إجمالي إستهلاك 90 مليون طن.20

كما إن الارتفاع الذي حصل في الميزان التجاري بين البلدين يُعزى للثروة المالية التي خلقها أكتشاف النفط في ليبيا, فكان انعكاس ذلك أمراً طبيعيا على القوة الشرائية للمجتمع الليبي فازاد الطلب على الصناعات المستوردة, وارتفعت نسبة الانفاق للدولة التي أعلنت عن أول خطة خمسية للتنمية في ليبيا (1963-1968م) والتي لم تكن لتحصل لولا عوائد البترول المالية. وبذلك ارتفع عدد السلع المستوردة من 15 سلعة في عام 1960 إلى 66 سلعة في عام 1966.21

الجدول التالي يظهر حجم الارتفاع السريع للإنتاج الليبي من النفط خلال الفترة 1960-1969م.22

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الكمية	---	18	182	442	862	1,219	1,501	1,741	2,602	3,109

هذا الارتفاع في كميات النفط الخام المستخرج، والمصدر توضح حجم الكميات المصدرة من النفط، والتي هي المصدر الرئيسي للعوائد المالية، والتي تفسر التوسع في الاستيراد، والانفاق العام للدولة.

الجدول التالي يعطينا حجم كميات النفط الليبية المصدرة لبريطانيا خلال الأعوام من 1960 حتى 1969م.23

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الكمية	0.7	2.9	18.4	38.3	59.2	71.6	60.7	66.4	156.9	151.6

تظهر هذه الأرقام تزايد كبير في حجم الاعتماد البريطاني على النفط الليبي سنة تلوى الأخرى، الأمر الذي يزيد من نسبة الصادارت الليبية للمملكة المتحدة، ويضاف إلى قائمة المواد المصدرة من ليبيا إلى سوق الطاقة في بريطانيا، ويرفع أيضا من نسبة وحجم التبادل التجاري بين البلدين. بالتالي فإن بريطانيا تحركت للاستفادة من التجارة والفرص التجارية الهائلة الناتجة عن وفرة النفط الليبية، فشهدت الواردات البريطانية إلى ليبيا نموا مطردا مع زيادة إنتاج النفط وتزايد الطلب على الواردات، وارتفعت الصادرات البريطانية إلى ليبيا من 12.7 مليون جنيه إسترليني عام 1960 إلى 43.2 مليون جنيه إسترليني عام 1969، بينما شهدت الصادرات الليبية إلى بريطانيا زيادة من 0.7 مليون جنيه إسترليني عام 1960 إلى 151.6 مليون جنيه إسترليني عام 1969، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى صادرات، وعوائد النفط.24

يمكننا أن نظيف هنا أن بريطانيا ولكي تستفيد أكثر من التطور الاقتصاد الذي حصل في ليبيا عملت على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا متأثرتاً بالطفرة النفطية، والمالية التي حصلت في ليبيا مطلع الستينيات فافتتحت أول مركز تجاري لها في ليبيا عام 1967م، وكلفت القنصل العام ورئيس الديوان في فرعي السفارة البريطانية بطرابلس وبنغازي بالتواصل مع الحكومة الليبية، والتنسيق لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين.25

تعطينا أرقام الجدول التالي حجم الارتفاع في مستوى التبادل التجاري 1960-1965م، والذي يعكس المكانة التي وصلتها العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال عقد التستينيات.26

السنوات	1960	1961	1962	1963	1964	1965
تصدير لليبيا	12.7	12.6	12.1	14.4	16.5	22.2
استيراد من ليبيا	0.7	2.8	18.4	38.3	59.2	71.6
السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	----
تصدير لليبيا	29.4	23.1	34.8	43.2	24.3	----
استيراد من ليبيا	60.7	66.4	156.9	151.6	166.9	----

ثانياً- أثر تغيير النظام السياسي في ليبيا على العلاقات الاقتصادية بين البلدين 1970-1972.

طرأ على العلاقات الاقتصادية الليبية البريطانية تغيرات كبيرة بعد سقوط النظام الملكي في سبتمبر 1969م، هذه التغيرات كانت نتيجة طبيعية لتغير في التوجهات السياسة والاقتصادية لليبيا، وتعتبر الأعوام 1970، و1971، و1972م أعواماً مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين فقد دخلت في مرحلة أسماتها الوثائق البريطانية (مرحلة إعادة تقييم العلاقات)، كان الهدف منها لدى الجانب البريطاني معرفة التوجهات السياسية، والاقتصادية للنظام الجديد، والتمهيد لمرحلة جديدة من العلاقات تبنئ حسب المصالح الاقتصادية البريطانية في ليبيا، وموقف النظام الجديد منها، وموقف ليبيا من القضايا السياسية الدولية، وخصوصاً الصراع العربي الاإسرائيلي.

أما بالنسبة لليبيا بعد 1969م فقد أصبحت لها رؤية اقتصادية جديدة تنطلق من فرض سيطرتها على قطاعها الاقتصادي، وخصوصاً القطاع النفطي كونه هو العصب الأساسي للاقتصاد الليبي، وهي ترى في ذلك أحد أهم أهدافها، بينما بريطانيا رأت في ذلك تهديد لمصالحها الاقتصادية خاصة بعد أن أصبحت ليبيا سوق مهم للصادارت البريطانية، وكذلك أحد أهم مصادر الطاقة لها.

كان أهم ما أفرزته هذه المرحلة نقطتين أساسيتين كانتا محور الخلاف بين البلدين وهما: التوجهات السياسية للنظام الجديد في ليبيا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وتجارة السلاح بين الطرفين التي عرفت في الوثائق البريطانية (بمسألة عقود السلاح العالقة*)، وقد ربطت بريطانيا تجارة السلاح مع ليبيا بطبيعة السياسة التي كانت ستتخدها ليبيا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وكان لهاتين المسألتين تأثيرهما مباشر على حجم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

تشير عدد من الووثائق البريطانية هي عبارة عن مذكرات ورسائل لوزير الخارجية البريطاني Michael Stewart (مايكل ستيوارت 1968-1970م) بأن الحكومة البريطانية قد اتخذت قراراً بإعادة تقييم علاقاتها مع ليبيا بعد الأول من سبتمبر في ضو التغيير السياسي الذي حصل في البلاد، خاصة فيما يخص عقود السلاح التي كانت قد أبرمت مع ليبيا قبل ذلك، بسبب الأهمية الكبيرة التي تولها الحكومة البريطاني للوضع في الشرق الأوسط بسبب الحرب بين العرب وإسرائيل، وكذلك للمصالح الاقتصادية البريطانية في المنطقة وفي ليبيا بشكل خاص.27

رئيس الوزراء البريطاني Harold Wilson (هارولد ويلسون 1964-1970م 1974-1976م) قال أن الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر لا تعرف إلا القليل عن موقف النظام الجديد في ليبيا ونواياه لذا يجب أن يكون الهدف البريطاني الأول هو استكشاف مواقف النظام الجديد تجاه القضايا الدولية والمصالح البريطانية في ليبيا، ثم يتم تحديد الموقف البريطاني بناءً على ذلك.28

في 21 يناير 1970، دخلت الحكومتان في مفاوضات ركزت بشكل خاص على وضع إطار جديد للعلاقات بين البلدين، وحل القضايا المتعلقة بعقود الأسلحة، واستمرت هذه المفاوضات حتى ديسمبر عام 1971 عندما توقفت بسبب انسحاب بريطانيا منها احتجاجاً على تأميم ليبيا لشركة برتش بتروليم البريطانية.29

في أوئل عام 1970م صرح العقيد الراحل معمر القذافي بأن القوات المسلحة الليبية سيكون لها الشرف العظيم للمشاركة بالرجال والسلاح في أي

معركة لتحرير التراب العربي (فلسطين), هذا الأمر أثار قلق الحكومة البريطانية ,30 (حسب ادعائها). بعد تصريحات العقيد القذافي علقت الحكومة البريطانية تسليم الأسلحة لليبيا لأجل غير مسمى, وعللت ذلك بأن الوضع السياسي في الشرق الأوسط لا يسمح بذلك, وأن توريدها السلاح لليبيا سيخل بتوازن القوى العربي الإسرائيلي.31 الحكومة الليبية اعتبرت الإجراء البريطاني دعما غير مباشرة لإسرائيل.32

في 8 أبريل 1970م خطب العقيد القذافي في مدينة البيضاء فقال: أن ليبيا بعد إن استطاعت إجلاء القواعد العسكرية الأجنبية الأمريكية, والبريطانية من البلاد, ستبدأ عملية تحرير لقطاع الاقتصاد الليبي من سيطرة الشركات النفطية الأجنبية على قطاع النفط الليبي.33 ويتضح من هذا الخطاب بأن هناك نية ليبية واضحة لإعادة مراجعة علاقاتها مع الشركات النفطية العاملة في ليبيا ذلك الوقت, وهي شركات أغلبها أمريكية, وبريطانية, هذا الأمر رأت فيه بريطانيا تهديداً لمصالحها الاقتصادية (وخصوصاً النفطية) في ليبيا.

ولمواجهة الإجراءات الليبية طلبت الشركات النفطية البريطانية العاملة في ليبيا المساعدة من الحكومة البريطانية في مواجهة النوايا الليبية, غير أن الحكومة البريطانية أبلغت هذه الشركات أنها في ضوء ما تمر به العلاقات الليبية البريطانية من توتر بشكل عام, فإنها لن تكون قادرة على تقدم الدعم لها.34

دخلت بعدها الحكومة الليبية من أجل تحقيق هدفها في فبراير 1970م مفاوضات طويلة مع الشركات النفطية العاملة في ليبيا في ذلك الوقت لرفع سعر النفط الليبي الذي كان يساوي آنذك 2.23 دولار, وطالبت برفع السعر إلى 2.53 دولاراً للبرميل.35 رفضت الشركات النفطية ومن ضمنها شل, وبرتش بتروليم المطالب الليبية برفع السعر, وفي يوليو 1970م أممت ليبيا جميع أعمال التسويق لشركة شل داخل ليبيا.36 وفي ديسمبر 1971م قامت الحكومة الليبية بتأميم جميع أصول شركة برتش بتروليم داخل ليبيا, وأسست شركة ليبية جديدة سميت شركة نفط الخليج العربي نقلت إليها جميع أصول برتش بتروليم.37

والحقيقة أن عمليات التأميم هذه لم تتوقف حتى أواخر عام 1975م عندما أستطاعت ليبيا تأميم جميع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في ليبيا, بحيث أصبحت هذه الشركات جميعها شريكاً للحكومة الليبية بنسبة تقل عن 50%. ولن ندخل هنا في تفاصيل عمليات التأميم لهذه الشركات, على أن المهم هنا هو كيف أثرت أعمال التأميم هذه على العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فلا شك أن الحكومة البريطانية لم تكن راضية , ولم تتقبل أعمال التأميم هذه كونها ترى في ذلك تهديداً لمصالحها الاقتصادية في ليبيا, وأن هذا الإجراء قد يقود دول أخرى لتحذو حذو ليبيا –وهذا ما حدث بالفعل لاحقاً.

حكومة حزب المحافظين بقيادة Edward Heath (إدوارد هيث 1970-1974م) اعتبرت بأن قرار التأميم غير شرعي في القانون الدولي ما لم يكن لغرض عام يتعلق باحتياجات الدولة المتخذة, وأن القرار لابد أن يتبعه دفع تعويض فوري وعادل للشركة, وأن تدابير التأميم التي تكون تعسفية أو تمييزية أو مدفوعة بدراسة بأسباب سياسية تعد غير قانونية.38 أعلنت الحكومة البريطانية بأنها لن تدخل في أي مفاوضات أخرى مع الجانب الليبي حتى يتم التوصل إلى حل مرضي مع شركة برتش بتروليم بشأن التأميم.39 ومنذ ذلك الحين لم تحصل أية لقاءات مباشرة بين الحكومتين من أجل تحسين العلاقات حتى عام 1974م حتي سويت قضية التأميم بين الحكومة الليبية, والشركة بعد أن دفعت الحكومة الليبية تعويض بقيمة 62 مليون جنيه إسترليني, وبذلك تراجعت برتش بترولم عن كل مطالبها ضد الحكومة الليبية.40

كان من النتائج المباشرة للإجراءات الليبية أن خسرت بريطانيا أصول شركاتها النفطية العاملة في ليبيا, وزاد هذا من توتر العلاقات بين البلدين, وبهذا فإن عوامل اقتصادية, وآخري سياسة قد تضافرت جمعيا لتنحدر بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستويات أقل مما كانت عليه قبل عام 1969م.

يقول السفير البريطاني في طرابلس Peter Tripp (بيتر تريب 1970-1974م) إن العلاقات البريطانية الليبية تدهورت منذ تولي مجلس قيادة الثورة السلطة، بسبب القضايا العالقة، وأن مستقبل أي تعاون مشترك بين ليبيا وبريطانيا يبدو مرهوناً بالتقدم الذي سيحرزه الجانبان في حل المشاكل العالقة, وأضاف أنه لطالما لم يتوصل الطرفان إلى بشأن هذه الخلافات فإن ذلك سيظل يُشكل تهديداً للمصالح البريطانية في ليبيا، وخاصة المصالح النفطية, وأضاف أن استياء الليبيين من رد الحكومة البريطانية على مطالبهم دفعهم إلى اتخاذ موقف أكثر عدائية تجاه بريطانيا، ومن المتوقع أن يزداد هذا العداء تجاه المصالح البريطانية الأخرى في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.41

بهذا فإن أكبر خسائر الحكومة البريطانية في علاقاتها الاقتصادية بليبيا قد منيت بها في القطاع النفطي حيث تقدر الحكومة البريطانية جميع أصول شركة برتش بتروليم التي تم تأميمها بحوالي 230 مليون جنيه إسترليني, وأصول شل بنحو 18 مليون جنيه إسترليني, وترى في عمليات التأميم التي حصلت, ومطلبات ليبيا برفع سعر النفط الليبي أنه سيكون لها تأثير دولي سيكلف الحكومة البريطانية حسب وزارة التجارة والصناعة البريطانية زيادة في المدفوعات تصل إلى 40 مليون جنيه إسترليني سنوياً, وهذا يمثل فقط نصف التكلفة, أما في حال القبول بكل مطالب الدول المنتجة فإن ذلك سيكلف الحكومة البريطانية حوالي 150 مليون جنيه إسترليني سنوياً, وهو ما تحمل الحكومة البريطانية مسؤوليته للحكومة الليبية التي فتحت الباب لمثل هذه المطالبات, وكسرت لأول مرة قاعدة الأسعار, ونقلت تسعير النفط من الشركات إلى الدول المصدره.42 وقد أدى كل هذا إلى أن تتضاءل كميات النفط الليبي المصدره لبريطانيا بشكل كبير فبعد أن كانت ليبيا تزود بريطانيا بنحو 26% من احتياجاتها من النفط في أواخر عام 1968م انخفضت الكمية إلى 10% حتى أواخر عام 1973م.43

وبالعودة إلى عمليات التبادل التجاري بين البلدين فقد كانت ليبيا تمثل كانت ليبيا ثاني أكبر سوق عربي للمنتجات البريطانية في أواخر عام 1969م, وكانت معدلات الصادرات البريطانية لليبيا تزداد سنوياً بنسبة 30%, وكانت الحكومة الليبية تستعين بالمستشارين البريطانيين في مجالات كثيرة بشكل كبير, وأخذت الصناعة البريطانية في وضع خطط للتوسع في السوق الليبي للاستفادة من الوفره في عائدات النفط الليبية, وأصبحت ليبيا مورداً أساسياً للنفط الخام لبريطانيا حيث وصلت الواردات البريطانية من النفط الخام الليبي إلى أكثر من 25% من إجمالي الواردات النفطية البريطانية. في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة الليبية بأن حجم التقارب الاقتصادي بينهما في المستقبل سوف يكون لا حدود له في حال تمت تسوية المسائل العالقة بين البلدين.44 في حين أشارة وثيقة بريطانية إلى أنه من المتوقع أن يتراوح حجم

التبادل التجاري بين ليبيا والمملكة المتحدة ما بين 35 إلى 40 مليون جنيه إسترليني في المنظور القريب, وفي حال أتخذت الحكومة الليبية اجراءات العدائية ضد المصال الاقتصادية البريطانية فقد ينخفض حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 5-10 ملايين جنيه إسترليني سنوياً.45

في مارس عام 1971م أبلغت الحكومة الليبية بريطانيا أنه في حال عدم حصولها على تسوية قريبه لمشاكلها العالقة مع بريطانيا فإنه لن يكون لبريطانيا أي مصالح اقتصادية في ليبيا.46

بدأت ليبيا بوضع بعض القيود على التعاملات الاقتصادية بين البلدين حيث انخفضت قيمة الصادرات البريطانية لليبيا إلى ما يقارب نحو 50% من مستواه في عام 1969م, الأمر الذي وصفه السفير البريطاني في ليبيا في تقريره لوزارة الخارجية البريطانية بالقول "لولا العقبة التي لا تزال قائمة حتى الآن في العلاقات الليبية البريطانية وهي مطالبات ليبيا ضد حكومة البريطانية ... لكانت بريطانيا في وضع جيد لتلبية نسبة كبيرة من احتياجات ليبيا... نواجه الآن إجراءات ليبية مختلفة تتسم بالانفعال", ومع هذا فقد أشار السفير البريطاني إلى أن مستوى الصادرات البريطانية إلى ليبيا يبلغ حاليًا مليوني جنيه إسترليني شهريًا. 47 إي ما يساوي 24 مليون جنيه إسترليني في السنة.

أكد التقرير الاقتصادي الذي تعده السفارة البريطانية نهاية كل سنة بأنه هناك تراجعاً في مستويات التصدير والاستيراد بين البلدين, بحيث لم تعد بريطانيا ثالث أكبر مصدر إلى السوق الليبية, ولا سيما فيما يخص معدات النقل الثقيلة, والآلات الأخرى, فخلال التسعة أشهر الأولى من عام 1970م انخفضت الصادرات البريطانية من 32.2 مليون جنيه إسترليني في أواخر العام 1969 إلى 18.7 مليون جنيه إسترليني مع ذلك أرجع التقرير سبب هذا الإنخفاض بأنه لا يُعزى إلى أي إجراء انتقائي ضد استيراد السلع البريطانية، بل إلى انخفاض عام في مستوى الواردات الليبية، وخاصة المعدات الرئيسية التي كانت تُشكل تقليدياً ٥٠٪ من صادرات البريطانية إلى ليبيا.48

ما يمكن أن نستخلصه هنا من الوثائق البريطاني هو أن بريطانيا كانت تتوقع إنخفاضاً في مستوي العلاقات التجارية بين البلدين, وخاصة في مستوى الاستيراد الليبي من السوق البريطانية, وهذا ما حدث بالفعل نتيجة التوتر الحاصل بشكل عام في العلاقات بينهم, ولاسيما العلاقات السياسية, وبالتالي فإن الإنخفاض أو الإرتفاع في ميزان التبادل التجاري ظل رهينة لمستوى التحسن أو التوتر في العلاقات السياسية طوال العامين 1970, و1971م.

كما يمكننا أن نستخلص أيضاً من خلال التتبع الدقيق للأرقام والتقديرات عن الوضع الاقتصادي بين البلدين, أنه لم يسجل أنخفاض كبير في مستوى التبادل التجاري بين البلدين, وخصوصاً في عمليات التصدير البريطانية للسوق الليبية, وهذا يقودنا إلى نتيجة مهمة وهي أن الحكومة الليبية كانت تستخدم التهديد للمصالح الاقتصادية البريطانية في ليبيا للحصول على تسوية مرضية لها في ملف عقود السلاح المعلقة بين الجانبين.

ولعل ما يؤكد ذلك هو قائمة الشركات البريطانية العاملة في ليبيا التي تزودنا بها وثيقة بريطانية حتى بعد تأميم شركة برتش بتروليم في ديسمبر 1971.

قائمة الشركات البريطانية العاملة في ليبيا حتى مايو 1972.[49]

الشركة	المشروع
السير ألكسندر جيب وشركاؤه	مبنى ومدرج مطار طرابلس الدولي
جيمس كوبيت وشركاؤه	جامعة ليبيا، طرابلس وبنغازي
كينيدي ودونكين	مشاريع كهربائية متنوعة، بما في ذلك محطة كهرباء درنة وبعض خطوط النقل الهوائية.
السير بروس و ايت، وولف باري وشركاؤه	تطوير ميناء طرابلس
ريندل وبالمر وترتون	تطوير موانئ بنغازي ودرنة ومرسى البريقة ومصراتة
غاز الطاقة	مجمع البتروكيماويات في مرسى البريقة
السير روبرت مائيو، جونسون-مارشال وشركاؤه	مشروع إسكان طرابلس.
السير ويليام هالكرو وشركاؤه	مسجد في وكورنيش بنغازي
هوارد همفريز	مشاريع الصرف الصحي في عدة مدن.

يتضح من خلال هذا الجدول قائمة لعشرة شركات بريطانية عاملة في ليبيا حتى منتصف عام 1972م, وكلها تعمل في مجال الإنشاءات, والبنية التحتية, ومشاريع الإسكان, والكهرباء, ومشاريع الصرف الصحي, والموانئ, والمطارات. بمعنى أكثر شمولية في كل مشاريع البناء والتطوير تقريباً, فرغم تأميم شركة البرتش بتروليم في أواخر عام 1971م, وهي أكبر شركة نفطية بريطانية عاملة في ليبيا, ورغم وجود المسائل العالقة التى أشرنا إليها سابقاً, فإن هذه الشركات ظلت تعمل في ليبيا, ولم تطلب الحكومة الليبية منها المغادرة, ولم تقم الحكومة البريطانية بسحبها, مما يعني أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ظلت مستمرة رغم تأثرها بالمشاكل الأخرى بين البلدين.

حيث تُورد وثيقة بريطانية هي عبارة عن تقرير كتبه السفير البريطاني في طرابلس(بيتر تريب) بعنوان (مستقبل التجارة الأنجلو-ليبية) القول: سجلت الواردات الليبية عام 1970م قيمة بلغت نحو 198 مليون دينار ليبي, ومنها 18.6 مليون دينار من بريطانيا, وفي عام 1971م كان الاقتصاد الليبي أكثر نشاطاً حيث سجلت الواردات الليبية حتى أغسطس 1971م قيمة بلغت 152 مليون دينار منها 15.5 مليون دينار من بريطانيا, وقد يصل إجمالي الواردات المحتمل لعام 1971م إلى 227 مليون دينار يقدر نحو 23 مليون دينار منها من بريطانيا.50 في وثيقة أخرى هي أيضا للسفير (بيتر تريب) يقول فيها إن الصادرات البريطانية لليبيا في عام 1971م بلغت 31 مليون جنيه إسترليني, منها 13.5 مليونًا للآلات ومعدات النقل, أما باقي المبلغ فيشكل مجموعة من السلع المتنوعة, ويقول إن هذا الرقم يشمل أيضا بعض المعدات العسكرية –ولعل هذا ما يفسر ارتفاع المبلغ إلى 31 مليون هو أضافة السفير لما أسماه المعدات العسكرية للمبلغ الإجمالي- ويُشمل السفير في تقريره شهري يناير وفبراير لعام 1972م فيضيف أن مجموع الصادرات البريطانية لليبيا خلال هذين الشهرين بلغ 8.633 مليون جنيه إسترليني.51 هذه الارقام والاحصائيات لا تشكل إنخفاضاً في مستوى العلاقات التجارية بين البلدين, بل على العكس, فرغم بعض الانخفاض الذي سُجل عام 1970م بسبب العوامل التي ذكرنها سابقاً, إلا أن نهاية عام 1972م قد سجلت انتعاشاً, واستقراراً في عمليات التبادل التجاري بين البلدين.

ثالثاً- الوضع الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة 1973-1977م

في ضو الأداء الجيد للتعاملات الاقتصادية, وخصوصاً في مجال التبادل التجاري بين الجانبين توجهت الحكومة البريطانية للاستفادة من ذلك للدفع في اتجاه تحسين مستوى الصادرات البريطانية إلى ليبيا, ولم يكن هذا فقط هو الدافع الوحيد لهذا التوجه البريطاني. ففي عام 1973 أصدرت الحكومة الليبية القرار رقم 23 لسنة 1973 م باعتماد الخطة الثلاثية للتنمية 73/ 1975م من أول أبريل 1973م الى 31 ديسمبر 1975 م, وخصصت لها مبلغ 1965,000,000 د.ل.52 بالتالي فإن الحكومة البريطانية لم تكن تسعى فقط لتحسين وضع صادراتها لليبيا فكل الدول تسعى لذلك, وإنما كانت

تسعى أيضاً للحصول على حصة في مشاريع التنمية الليبية.

هذا الأمر دفع السفير البريطاني في طرابلس لمراسلة وزير الخارجية البريطاني يطلب منه ضرورة العمل على وضع سياسات تعمل على مواصلة الحفاظ على هذا التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين, وأضاف السفير: كانت التنمية الاقتصادية شاغلاً رئيسياً لمجلس قيادة الثورة منذ عام 1971. وقد تم الحفاظ على أولويات التنمية المتمثلة في الزراعة وتنويع الصناعة والبنية التحتية في تقديرات ميزانية التنمية للأشهر الثلاثة والثلاثين المنتهية في 31 ديسمبر 1975، والتي بلغ مجموعها مبلغًا هائلاً لبلد يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة ... سيتم إنفاق الكثير من الأموال... معظم صادراتنا إلى ليبيا هي سلع مصنعة، وخاصةً المعدات الأساسية الثقيلة، والآلات الزراعية، والمركبات ... يُعد أداء المصدرين البريطانيين مثيرًا للإعجاب ... وإذا كان الأمر كذلك، فمن الواجب على المملكة المتحدة زيادة حصتها في هذه السوق الغنية والمتنامية".53

وفي نفس السياق ترى وزارة الخارجية البريطانية أن أحد أهم الاسباب التي تعيق تطور العلاقات الاقتصادية في ليبيا خلال العام 1973م هي أن المستثمرين البريطانيين لا يستطيعون الحصول على تأمينات من Export Credits Guarantee Department (ECGD)-(دائرة ضمان ائتمانات التصدير) على أعمالهم في ليبيا بسبب تخوف هذه الوكالة من السوق الليبية نتيجة عدم استقرار العلاقات السياسية بين ليبيا وبريطانيا, كما أن للمستثمرين البريطانيين منافسين في السوق الليبية, وهم الإيطاليون والألمان, والفرنسيون, والمصريون, فهؤلاء ليس لهم مشاكل مع الحكومة الليبية كما هو الحال مع بريطانيا. وبحسب رأي الحكومة البريطانية فإن حالة العلاقات الأنجلو-ليبية (والتي تُعزى بالطبع إلى حذر إدارة ضمان ائتمان الصادرات تجاه ليبيا), والتغطية الإعلامية السلبية المستمرة التي تتعرض لها ليبيا, والعقيد القذافي في المملكة المتحدة، عوامل مساهمة مهمة، لكنها قد تكون كافية لردع بعض المقاولين البريطانيين عن المشاركة في مشاريع ليبية مناسبة إذا حصلوا على دعم إدارة ضمان ائتمان الصادرات.54

مع حلول منتصف عام 1973م مازالت الحكومة البريطانية تصنف علاقاتها السياسية مع ليبيا بأنها متدهورة بسبب سياسات القذافي التي قالت أنها تتعارض مع المصالح البريطانية, ومع ذلك ترى أنه لابد أن تسعى ليكون لها مكان في التنافس على السوق الليبية التي –يتصدرها الألمان بعقود قيمتها 141 مليون دينار ليبي, يليهم الفرنسيون بعقود قيمتها 100 مليون دينار ليبي, ثم الإيطاليون وتبلغ قيمت عقودهم خلال العام 1973م 63 مليون دينار ليبي, كما فازت تركيا بعقد كبير لتطوير ميناء طرابلس, وبالمجمل فإن إيطاليا هي أكبر شريك تجاري لليبيا تليها فرنسا, ثم ألمانيا الغربية, ورغم أن بريطانيا لم تحصل الإ على عقود بقيمة 10 مليون دينار ليبي, إلا أن مجموع قيمة الصادرات البريطانية لليبيا تجاوز 60 مليون جنيه إسترليني بزيادة قدرها الثلث عن عام 1972، وهو عام قياسي في قيمة وحجم العلاقات الاقتصادية بالمجمل إذ أصبحت ليبيا أكبر شريك تجاري عربي لبريطانيا في عام 1973م.55

مع كل هذا فقد كانت الحكومة الليبية تصدر بين الحين والآخر قيوداً على استيراد بعض السلع من بريطانيا, فقبل نهاية العام, وبالتحديد في ديسمبر 1973م وضعت قيوداً على إستيراد بعض السلع الاستهلاكية, والتي أغلبها كانت مواد غذائية. حيث تقول السفارة البريطانية في ليبيا إن هذه القيود قد أثرت على حوالي 15% من الصادرات البريطانية لليبيا،56 وتضيف الوثيقة أيضا: "لم يقدم لنا الليبيون حتى الآن تفسيراً وافياً لإجراءاتهم ... أثار السفير في طرابلس الأمر مع رئيس الوزراء الليبي، الرائد عبد السلام جلود، في رسالة بتاريخ 15 ديسمبر 1973، وفي اجتماع معه بتاريخ 13 يناير 1974, ولم نتلقَّ ردًا وافيًا".57

الجدول التالي يوضح قائمة السلع التي أصدرت الحكومة الليبية بشأنها قرار عدم استيراد من بريطانيا:58

قائمة بالسلع المحضور إستيرادها من المملكة المتحدة للعام 1973م							
أبقار حية	زبوت نباتية	دواجن حية	شحوم حيوانية	لحوم طازجة ومبردة	مياه معدنية	ألبان وقشدة وحبيب طازج	تبغ
جبنة	سجاير	أسماك طازجة	بطاريات جافة	أسماك محضرة ومحفوظة	لمبات كهربائية عادية لاضاءة المنازل	قمح طري وصلب وحبوب مختلفة	دراجات نارية
دقيق حبوب	عربات غير آليه	منتجات المخابز الفاخرة دراجات والعادية	دراجات وسيارات أطفال	مكسرات لوز وجوز	مصنوعات من المطاط	مربى	اطارات
عصير الفواكه	وقود معدني	فواكه مجففة	زبوت وتشحيم	خضر طازجة	مواد بترولية	بقول جافة	مصنوعات من حجر أو جبس الأسبستوس
سكر	الخزف والمنتجات الخزفية	منتجات سكرية وحلويات سكرية	زجاج ومصنوعات زجاجية	بن	أبواب ونو افد	كاكو خام	أثاث خشبية
الشاي	غزل وخيوط مختلفة	خلاصة الشلي	أقمشة	التوابل	بطاطين	جوز الطيب	بسط وسجاد
زعتر	خيام	بذور بألوان خردل	أكياس	مستحضرات غذائية	جلو الخام	منتجات جلدية	لعب أطفال
أثاث معدنية	دراجات عادية	دقيق قمح	عربات غير آليه	كاكو مسحوق	أحذية		

يظهر الجدول أولا أن هذه السلع قد تجاوزت 60 صنفاً من السلع, وهذا عدد ليس بالقليل, ثانياً أن جميعها سلع استهلاكية, ثالثاً اغلبها مواد غذائيه, مما يعني أن الحكومة الليبية قد ركزت على جانب معين من السلع المستوردة من بريطانيا, وهي المواد الاستهلاكية, ولا تشير الوثائق إلى أن هناك دول أخرى قد استهدفت بحضر هذا النوع من السلع, مما يعني أن بريطانيا هي الوحيدة المستهدفه بهذا الحضر. ولا تعطي الوثائق البريطانية تفسيراً لذلك. وبالتالي فإنه لا يمكن تفسيره الإ في إطار السعي المستمر للحكومة الليبية لدفع بريطانيا لتقديم تسوية مرضية للجانب الليبي في المسائل العالقة بينهما.

بعد تسوية ملف تأميم شركة برتش بتروليم في عام 1974م وقيام الحكومة الليبية بدفع قيمة التعويض للشركة, طالبت بإعادة استئناف المفاوضات بين البلدين لتسوية الخلافات العالقة, وفتح صفحة جديدة للعلاقات بينهما, تقدمت الحكومة الليبية بمقترح ليبي لزيارة وفد ليبي للندن

من قبل رئيس الوزراء الليبي وفريق من المسؤولين الليبيين, لكن الحكومة البريطانية ظلت تماطل في استقبال هذا الوفد, بسبب ما تقول الحكومة البريطانية أن الوقت غير مناسب, وأن العلاقات لا تزال سيئة للغاية, وعدم رغبة بريطانيا في مناقشة ملف المسائل العالقة خصوصاً في ضوء أعلان ليبيا دعمها للجيش الجمهوري الإيرلندي في عام 1972م, وفي النهاية فإن زيارة الوفد الليبي إلى بريطانيا لم تحدث.59

في مارس 1975م أرسل السفير البريطاني في طرابلس Donald Murray (دونالد موراي 1974-1976م) رسالة إلى James Callaghan Foreign Secretary (جيمس كالاهان وزير الخارجية (1974 - 1976م) يحذر فيها من سياسة المماطلة التي تتبعها الحكومة البريطانية مع ليبيا للتفاوض في حل المسائل العالقة, وتأثير ذلك على العلاقات الاقتصادية بين البلدين, يقول السفير: حاولت ليبيا خلال عام 1974, 1975م عدت محاولات للدخول معنا (الحكومة البريطانية) في مفاوضات حول المطالب الليبية القديمة (المسائل العالقة), ولا تزال الحكومة البريطانية ترفض الإدعائات الليبية بالخصوص, اعتقد أن الحكومة الليبية هذه المرة أكثر تصميمًا في التوصل إلى تسوية مع بريطانيا. لقد أثرت علاقاتنا السياسية المتعثرة مع ليبيا على مستوى الدعم الذي نقدمه لجهودنا التصديرية لليبيا, إذا كان ردنا هذه المرة أيضا سلبياً فإن هذا سيؤدي إلى شكل من أشكال المواجهة, والتي قد تؤدي إلى فقدان الأمل لدى الحكومة الليبية في الوصول إلى حل مرضي، فإن كل تجارتنا المرئية قد تكون في خطر. قد يؤدي هذا إلى أن يمدد الليبيون الحظر الجزئي، أو يحظرون واردات القطاع الخاص البريطانية كلياً، وينفذون تهديداتهم. يجب أن يكون منع حدوث ذلك شاغلنا الرئيسي.60

يظهر هنا بوضوح مدى تأثير العامل السياسي في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وبريطانيا, حيث ظلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين رهينة التوترات السياسية, وخصوصاً فيما يخص تجارة السلاح التي هي مزيج بين السياسة والاقتصاد كونها نوع من أنواع التجارة, غير أن لها إرتباطات سياسية فبينما ربطت بريطانيا تسليمها هذه الاسلحة بالموقف الليبي من الصراع العربي الإسرائيلي, رأت الحكومة الليبية في هذا الموقف أنه دعم غير مباشر من بريطانيا لإسرائيل.

في أواخر عام 1975م عقدت مفاوضات بين الحكومتين, كان الهدف الأساسي منها تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين, وعرضت الحكومة البريطانية قدرتها على تقديم المساعدة لليبيا فيما يتعلق بثلاث نقاط هي: التنمية الصناعية من خلال السفارة البريطانية في طرابلس, ووزارة التجارة في البريطانية، والاستعداد لمساعدة الحكومة الليبية في الاتصال بالشركة البريطانية المناسبة. 2- توفير خدمات التوظيف التي ترعاها الحكومة البريطانية للحكومة الليبية بشروط مناسبة, 3- تقديم المشورة المتخصصة بشأن الالتحاق المناسب للطلاب الليبيين في مؤسسات التعليم العالي البريطانية بشروط مناسبة. وحددت الحكومة البريطانية أهدافها من هذه المفاوضات في أربع نقاط هي: 1- معرفة ما إذا كان الليبيون سيقبلون بتسوية ملف المسائل العالقة بنفس العرض القديم الذي قدمته الحكومة البريطانية, ورفضته الحكومة الليبية. 2- مدى التزام الحكومة الليبية بتسوية كل المطالب البريطانية لدى الجانب الليبي. 3- التخلى عن دعم الجيش الجمهوري الأيرلندي. 4- رفع الحظر عن السلع الاستهلاكية البريطانية التي تصدر لليبيا.61

استمرت أرقام الشراكه الاقتصادية بين البلدين خلال الأعوام من 1972 حتى عم 1977م تعطينا ارتفاعاً في الصادرات والواردات بين البلدين رغم الخلافات السياسية, وهو ما يعطينا نتيجة مهمة مفادها أن الطرفين, ورغم تأثير خلافاتهم على الوضع العام بينهما, الإ أنهما نجحاً إلى حد ما في الحد من تأثيرها على العلاقات الاقتصادية للجانبين. ولعل هذا أيضاً يقودنا إلى نتيجة أخرى وهي حاجة الطرفين كل منهما إلى الأخر في الجانب الاقتصادية. فبريطانيا التي عانت من كساد وأزمات اقتصادية متكررة كانت في حاجة لوارداتها المالية من السوق الليبية, وليبيا كانت بحاجة إلى السلع البريطانية للسوق الليبية, وكذلك لمشاركة الشركات البريطانية في أعمال التنمية في ليبيا.

وقد وصف Frank Judd (فرانك جود) موظف بوزارة الخارجية البريطانية التجارة البريطانية مع ليبيا في عام 1977 بالقول: "تجارتنا (التجارة البريطانية) مع ليبيا تسير على ما يرام حاليا، والصادرات هذا العام أعلى بنحو 26٪ من رقم العام الماضي".62

وهنا يمكننا أن نستخلص أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ضلت تتحسن وأن كان بشكل بطئ نتيجة المفاوضات التي بدأت في عام 1975م, ولكنها استمرت متأثرة بوضع العلاقات السياسية بين البلدين, وكذلك بسبب عدم حل المسائل العالقة.

الجدول التالي يظهر حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الأعوام 1970-1977م:63

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
تصدير لليبيا	24.3	31.0	48.3	61.1	62.5	107.0	134.6	173.9
استيراد من ليبيا	166.9	191.6	144.2	164.5	390.1	127.8	166.6	141.7

الملاحظ من الجدول أن قيمة الاستيراد البريطاني من ليبيا هي الأعلى, ومرجع ذلك تضمينها قيمة استيراد النفط الليبي.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- ربطت ليبيا وبريطانيا خلال العهد الملكي علاقات اقتصادية, أخذت تقوى بمرور الوقت بسبب حاجة كل منهما إلى الآخر, فليبيا كانت محتاجة إلى الكثير في مجال الاقتصاد عند استقلالها في عام 1951م, ووجدت هذا الدعم من بريطانيا بتقدم المساعدات الاقتصادية, وسد العجز في الميزانية الليبية, وتقديم الدعم الفني عن طريق المؤسسات والخبراء البريطانيين. أما بريطانيا فقد خضعت مصالحها الاقتصادية في ليبيا إلى عدد من الاعتبارات, منها ماهو اقتصادي فليبيا كانت تمثل سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية, ومنها ماهو اعتبارات سياسية عن طريق ربط الاقتصاد الليبي ببريطانيا لإبقاء ليبيا مؤيدة للغرب, وبالتالي فإن بريطانيا شكلت أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لليبيا خلال العهد الملكي.
- فرضت عملية التغيير السياسي في ليبيا عام 1969م على الدوليتين إعادة تقييم علاقاتها لإيجاد قاعدة تبنئ عليها علاقات جديدة ولا سيماء الاقتصادية منها, وقد أدى دخول الطرفين في مفاوضات لهذا الغرض إلى بروز عدد من الخلافات السياسية والاقتصادية.
- أفرزت مرحلة إعادة تقييم العلاقات اختلافات في التوجهات السياسية والاقتصادية للدولتين, فليبيا كانت ترغب في السيطرة على اقتصادها, وإعادة

توجهه وخاصة قطاع النفط, أما بريطانيا فقد رأت في ذلك تهديد لمصالحها الاقتصادية في المنطقة بشكل عام وليبيا بشكل خاص. كما برز الخلاف حول التوجه السياسي لليبيا تجاه الصراع العربي الاسرائلي وما أنتجه ذلك من تجميد ثم إلغاء لعقود شراء السلاح الأمر الذى رأت فيه ليبيا تحيز من بريطانيا لإسرائيل.

- أثرت المسائل العالقة بين البلدين على العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة (1970-1977م) وأدت إلى انخفاض في قيمة التبادلات التجارية بين البلدين, وخصوصاً في مجال تصدير النفط الليبي لبريطانيا, لكنها لم تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية تماماً.

- بدأت العلاقات الاقتصادية تتحسن بين البلدين خلال العام 1973م نظر لحاجة الطرفين كل منهما للآخر, واستمرت كذلك حتى عام 1977م, وهو ما تشير إليه الأرقام والإحصاءات حتى تجاوزت قيمة الصادرات البريطانية لليبيا 173 مليون جنيه إسترليني بعد أن كانت 24.3 مليون جنيه إسترليني في عام 1970م.

- رغم مماطلة بريطانيا في تسوية خلافاتها مع ليبيا, إلا أنها عملت على المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا بسبب حاجتها للسوق الليبي, واستطاعت أن تصل إلى أن يكون السوق الليبي أكبر سوق للمنتجات البريطانية في العالم العربي.

- رغم قيام ليبيا بفرض قيود وحظر على استيراد جزء كبير من المواد الاستهلاكية من الاسواق البريطانية, إلا أنها كانت في حاجة إلى المعدات البريطانية الثقيلة, وإلى الشركات البريطانية للعمل في مجالات الإنشاء, والبنية التحتية.

- مرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة قيد الدراسة بمراحل الهبوط, والارتفاع بسبب عوامل سياسة, وأخرى اقتصادية.

الهوامش.

[1] صلاح العقاد, ليبيا المعاصرةو معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1970, ص108.

[2] أدريان بيلت, التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا, 30 أكتوبر 1951, ص104-106.

[3] سامي حكيم, حقيقة ليبيا, مكتبة الانجلو المصرية, ط2, القاهرة, 1968, ص107.

[4] الجريدة الرسمية, العدد 1, المجلد 2, قانون رقم 6 لسنة 1951م بإنشاء المؤسسة الليبية العامة للتنمية, الجريدة الرسمية, العدد 1, المجلد 2, قانون رقم 7 لسنة 1951 بإنشاء الشركة المالية الليبية.

[5] جمال حمدان, الحماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1997, ص223. نيكولاي إيايتش بروشين, ترجمة: عماد حاتم, تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969, دار الكتاب الجديد المتحدة, ط2, بيروت, 2001, ص384. علي أحمد عتيقة, أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 1972, ص22.

[6] أسمهان ميلود معاطي, العلاقات التجارية الليبية البريطانية من خلال الوثائق الأرشيفية 1951-1969, مجلة الدراسات الإفريقية وحوض التيل, العدد 11, ص223-253, 2021.

[7] محمد يوسف المقريف, ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال الحقبة غير النفطية, مج 2, ج الاول, مركز الدراسات الليبية, أكسفورد, 2004, ص46.

[8] Ibid, p48.

[9] وليد عبد محمد الدليمي, زينة مسلم درويش علي, التغلغل البريطاني في الإقترادِ الليبي (1952-1969), مجلة الآداب, المجلد2, العدد 44, ص149-168, 2022.

[10] وليد عبد محمد الدليمي, زينة مسلم درويش علي, المرجع السابق

[11] المرجع نفسه.

[12] المرجع نفسه.

[13] Sean W Straw BA MA, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970, PhD thesis, Nottingham University, Britain, 2010, p65.

[14] Ibid, p65.

[15] Ibid, p138,140.

[16] عبد الأمير قاسم كبه, المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي, المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية, بغداد, 1963, ص118, 119.

[17] History of Shell in Libya, 2005, Meeting with Petro Canada, October 2005.

[18] عبد الأمير قاسم كبه, المصدر السابق, ص122,123.

[19] History of Shell in Libya

[20] British National Archive (BNA), Foreign and Commonwealth Office (FCO) 67/432, Libyan oil: the British stake, letter from C T Brant to Mr. Gallagher, 27 May 1970.

[21] أسمهان ميلود معاطي, المرجع السابق.

[22] ربيعة حسن ابراهيم الخدواري, التطور التاريخي لصناعة النفط في ليبيا دراسة في الجغرافيا الصناعية, مجلة بحوث, المجلد 5, العدد 1, 2025, ص61.

[23] Frank Brenchley, Britain and the Middle East An Economic History 1954-1987, London, 1989, p176,182.

[24] Ibid,p176-180.

[25] Sean W Straw BA MA, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970, p142.

[26] Frank Brenchley, Britain and the Middle East An Economic History 1954-1987, p178, 182.

*- مسائل عقود السلاح العالقة هي عقود وقعت بين ليبيا وبريطانيا خلال الاعوام 1968, و1969م لتسليح الجيش الليبي بقيمة مالية بلغت أكثر من 200 مليون جنيه إسترليني, دفعت ليبيا منها كمقدم 45.25 مليون جنيه إسترليني, وكانت هذه الاسلحة في طريقها إلى التسليم على دفعات بداية من ديسمبر 1969, ولكن الحكومة البريطانية عقلت تسليمها للنظام الجديد في ليبيا بعد سقوط النظام, وقالت أنها ستنتظر معرفة توجهات النظام الجديد

في ليبيا حول عدد من المسائل السياسة والاقتصادية التي تهم الحكومة البريطانية, ومنها موقف النظام الجديد من الصراع العربي الإسرائيلي, ووضع المصالح الاقتصادية البريطانية في ليبيا بعد التغيير السياسي الذي حصل. دخلت الحكومتين في مفاوضات من أجل وضع إطار جديد للعلاقات الليبية البريطانية, وحل المسائل العالقة (عقود السلاح) من 21 يناير 1970م حتى 7 نوفمبر 1971م حين أوقفتها الحكومة البريطانية احتجاجاً على القرار الليبي بتأميم أصول شركة النفط البريطانية برتش بتروليم, ولم تسفر هذه المفاوضات عن شي.

BNA, FCO 39/121, letter from D. J. Speares to J. Henniker and D. Allen, 4 April 1968, BNA, DEFE 11/632, visit of Secretary of State to Tripoli Libya, 19-20 May 1968, BNA, FCO 39-636 Anglo-Libyan relations, from R CHope-Jones to Mr. Hayman and Mr. Renwick, 6 July 1970, BNA, CAB 148/91, Anglo-Libyan relations, meeting minutes, 4 November 1969, BNA, CAB 148-93, Arms for Libya, memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969, BNA, FCO, 93/1008, Report paper on the Libyan claims against British government, from A R Nuttall to Mr. Powell, 11 August 1977.

BNA, CAB 148-93, Arms for Libya, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969; BNA, CAB 148/93, Chieftains for Israel, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969. [27]

BNA, CAB 148/91, Anglo-Libyan relations, meeting minutes, 4 November 1969. [28]

BNA, FCO, 39/634, letter from Mr. Maitland to FCO, 1 February 1970. [29]

John Wright., Libya: a modern history, Croom Helm, Ltd, Kent, 1981, p156-157. [30]

BNA, CAB 148/110, supply of arms to Libya, meeting minutes, 25 March 1970. [31]

BNA, FCO 39-634, Record of the first session of the Anglo/Libyan equipment and training talks, 21 January 1970 [32].

BNA, FCO 67/432, Gaddafi's Bayda Rally Speech, 8 April 1970. [33]

BNA, FCO 39/875, meeting held in Mr Gallagher's room, 19 March 1971, BNA, FCO 39/875, The Anglo-Libyan treaty and the ICJ provision, letter from assistant legal adviser, Mr F. D. Berman, to Mr Hope-Jones, 6 April 1971, BNA, FCO 39/875, The Anglo-Libyan treaty and the ICJ provision, letter from assistant legal adviser, Mr F. D. Berman, to Mr Hope-Jones, 6 April 1971. [34]

James Bamberg, British Petroleum and Global Oil 1950-1975, Cambridge University, Cambridge, 2000, p. 453. [35]

Joel M. Fisher, Albert Golbert and Bahram Maghame., British Petroleum v. Libya: A Preliminary Comparative Analysis of the International Oil Companies' Response to Nationalization, South-western University Review, Vol. 7, 1975, pp. 68-97. [36]

BNA, T 317-1576, Nationalisation of BP, full text of decree, letter from Hannam to FCO, 8 December 1971. [37]

Fisher, J M., Golbert, A., and Maghame, B., British Petroleum v. Libya: A Preliminary Comparative Analysis of the International Oil Companies' Response to Nationalization. [38]

BNA, FCO 93/609, Report papers, from N C R Williams to Mr. Weri, 18 April 1975. [39]

BNA, FCO93/19, Letter from A J M Craig to J P Tripp Esq, 7 March 1973

British Petroleum Archives (BPA) , Arc Ref 10991, BP and Libya agree statement, 25 November 1974. [40]

BNA, FCO 39/1111, Libya/BP: Anglo/Libyan relations, letter from Peter Tripp to A D Parsons CMH MVO MC, FCO, 16 February 1972. [41]

BNA, FCO 67/432, Libyan oil: the British stake, letter from C T Brant to Mr. Gallagher, 27 May 1970. [42]

BNA, FCO 93/376, brief on the oil industry in Libya, from Susan Kirkman to R. J. S. Muir, 3 May 1974. [43]

BNA FCO 67-436, letter from R C Hope Tones to M P V Hannam Esq, 7 Dec 1970. [44]

Ibid. [45]

BNA, FCO 67-606, anglo-Libyan relations, R C Hope-Jones< North African Department, 3 March, 1971. [46]

BNA, FCO 39-801, two years of revolution in Libya, her Majesty's ambassador at Tripoli the secretary of state for foreign and commonwealth affairs, 8 September, 1971. [47]

BNA, FCO39-801, Libya: Annual Review for 1970. 20 January, 1971. [48]

BNA, FCO 93-1091, list of British company firms operating in Libya, may 1972. [49]

BNA, FCO 93-1091, future of Anglo/Libyan trade, Peter Tripp to 17 January 1972. [50]

BNA, FCO 93-1091, exports to Libya, letter from Peter Tripp to A J M Craig Esq, 15 March 1972. [51]

[52] الجريدة الرسمية العدد 21, السنة 11, قانون رقم 23 لسنة 1973 م باعتماد الخطة الثلاثية للتنمية 73/ 75 م من أول أبريل 1973 م الى 31 ديسمبر 1975 م, 1973 م.

54 BNA, FCO93-22, a review of Libya's economic development and prospects, her Majesty's ambassador at Tripoli to the Secretary of state for Foreign and Commonwealth Affairs, 24 April, 1973.

*- هي وكالة ائتمان التصدير الرسمية في المملكة المتحدة تقدم الدعم للشركات البريطانية المصدرة من خلال تأمين ائتمان الصادرات والتمويل.

https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com

BNA, FCO93-22, the Libyan economy, letter from A J M Craig, Near East and North Africa department to Peter Tripp, 30 May 1973, BNA, FCO93-22, the Libyan economy, letter from A J M Craig, Near East and North Africa department to Peter Tripp, 18 June, 1973, BNA, FCO93-22, the Libyan economy, Peter Tripp, 26, July 1973. [54]

BNA, FCO 93-350, Libya: Annual Review for 1973, Peter Tripp, 4 January 1974, BNA, FCO 59-959, EGGD Gover for Libya, letter from R J S Muir to P C B Duncan Esq, June, 1973. [55]

BNA, FCO 93-615, letter from the Minister of State the Rt Hon David Ennals MP to Ted Graham Esq, 20 January 1975. [56]

Ibid. [57]

BNA, FCO 93-371, Anglo/Libyan trade-boycott of British consumer goods, letter from L E Walker to Malcolm Day Esq CRE department, department of trade and industry, 14 March 1974. [58]

BNA, OD 66-25, Anglo-Libyan relations, 18 April 1975. [59]

BNA, FCO 93-615, the Libyan market: an opportunity not to be lost, letter from D F Murray to the right honourable James Callaghan, 19 March 1975. [60]

BNA, OD 66-25, A greed minute concerning the improvement of economic relations and technical cooperation between the Libyan Arab Republic and the, 31 July, 1975. [61]

BNA, FCO39-1009, Letter from Frank Judd to the Rt. Hon Lord Houghton of Sowerby CH Chairman, 24 November 1977 [62]

3 Frank Brenchley, Britain and the Middle East An Economic History 61954-1987, p255, 257.

قائمة المصادروالمراجع

أولا الوثائق الغيرمنشورة.

30- BNA, FCO 39-801, two years of revolution in Libya, her Majesty's ambassador at Tripoli the secretary of state for foreign and commonwealth affairs, 8 September, 1971.
31- BNA, FCO 93-1091, future of Anglo/Libyan trade, Peter Tripp to 17 January 1972.
32- BNA, FCO 93-1091, exports to Libya, letter from Peter Tripp to A J M Craig Esq, 15 March 1972.
33- BNA, FCO, 39/634, letter from Mr. Maitland to FCO, 1 February 1970.
34- BNA, FCO 67/432, Gaddafi's Bayda Rally Speech, 8 April 1970.
35- BNA, FCO39-801, Libya: Annual Review for 1970. 20 January, 1971.
36- BNA, FCO93-22, the Libyan economy, Peter Tripp, 26, July 1973.
37- BNA, OD 66-25, Anglo-Libyan relations, 18 April 1975.
38- BNA, FCO 39/875, meeting held in Mr Gallagher's room, 19 March 1971.
39- BNA, FCO93/19, Letter from A J M Craig to J P Tripp Esq, 7 March 1973.
40- BNA, FCO39-1009, Letter from Frank Judd to the Rt. Hon Lord Houghton of Sowerby CH Chairman, 24 November 1977.
41- BNA, FCO 67/432, Libyan oil: the British stake, letter from C T Brant to Mr. Gallagher, 27 May 1970.
42- BNA, FCO 93-1091, list of British company firms operating in Libya, may 1972.

ثانياً الوثائق المنشورة.

1- الجريدة الرسمية, العدد 1, المجلد 2, قانون رقم 6 لسنة 1951م بإنشاء المؤسسة الليبية العامة للتنمية.

2- الجريدة الرسمية, العدد 1, المجلد 2, قانون رقم 7 لسنة 1951 بإنشاء الشركة المالية الليبية.

3- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية, أدريان بيلت, التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا, 30 أكتوبر 1951.

4- الجريدة الرسمية العدد 21, السنة 11, قانون رقم 23 لسنة 1973 م باعتماد الخطة الثلاثية للتنمية 73/ 75 م من أول أبريل 1973 م الى 31 ديسمبر 1975 م, 1973 م.

ثالثاً المصادر.

1- عبد الأمير قاسم كبه, المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي, المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية, بغداد, 1963.

2- علي أحمد عتيقة, أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 1972.

رابعا المراجع.

1- جمال حمدان, الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1997.

2- سامي حكيم, حقيقة ليبيا, مكتبة الانجلو المصرية, ط2, القاهرة, 1968.

3- صلاح العقاد, ليبيا المعاصرة, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1970.

4- محمد يوسف المقريف, ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال الحقبة غير النفطية, مج 2, ج الاول, مركز الدراسات الليبية, أكسفورد, 2004.

خامساً الكتب المترجمة.

1- BNA, OD 66-25, A greed minute concerning the improvement of economic relations and technical cooperation between the Libyan Arab Republic and the, 31 July, 1975.
2- BNA, FCO 93-615, the Libyan market: an opportunity not to be lost, letter from D F Murray to the right honourable James Callaghan, 19 March 1975.
3- BNA, FCO 93-371, Anglo/Libyan trade-boycott of British consumer goods, letter from L E Walker to Malcolm Day Esq CRE department, department of trade and industry, 14 March 1974.
4- BNA, FCO93-22, the Libyan economy, letter from A J M Craig, Near East and North Africa department to Peter Tripp, 30 May 1973.
5- BNA, FCO93-22, the Libyan economy, letter from A J M Craig, Near East and North Africa department to Peter Tripp, 18 June, 1973.
6- BNA, FCO 93-350, Libya: Annual Review for 1973, Peter Tripp, 4 January 1974. BNA, FCO 59-959, EGGD Gover for Libya, letter from R J S Muir to P C B Duncan Esq, June, 1973.
7- BNA, FCO 93-615, letter from the Minister of State the Rt Hon David Ennals MP to Ted Graham Esq, 20 January 1975.
8- BNA, FCO93-22, a review of Libya's economic development and prospects, her Majesty's ambassador at Tripoli to the Secretary of state for Foreign and Commonwealth Affairs, 24 April, 1973.
9- Report of a mission organized by international bank for reconstruction and development, the economic development of Libya, report No: 1136, 1960.
10- British National Archive (BNA), Foreign and Commonwealth Office (FCO) 67/432, Libyan oil: the British stake, letter from C T Brant to Mr. Gallagher, 27 May 1970.
11- BNA, FCO 39/121, letter from D. J. Speares to J. Henniker and D. Allen, 4 April 1968.
12- BNA, DEFE 11/632, visit of Secretary of State to Tripoli Libya, 19-20 May 1968.
13- BNA, FCO 39-636 Anglo-Libyan relations, from R CHope-Jones to Mr. Hayman and Mr. Renwick, 6 July 1970.
14- BNA, CAB 148/91, Anglo-Libyan relations, meeting minutes, 4 November 1969. BNA, CAB 148-93, Arms for Libya, memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969.
15- BNA, FCO, 93/1008, Report paper on the Libyan claims against British government, from A R Nuttall to Mr. Powell, 11 August 1977.
16- BNA, CAB 148-93, Arms for Libya, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969.
17- BNA, CAB 148/93, Chieftains for Israel, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969.
18- BNA, CAB 148/91, Anglo-Libyan relations, meeting minutes, 4 November 1969.
19- BNA, CAB 148/110, supply of arms to Libya, meeting minutes, 25 March 1970.
20- BNA, FCO 39-634, Record of the first session of the Anglo/Libyan equipment and training talks, 21 January 1970.
21- BNA, FCO 39/875, The Anglo-Libyan treaty and the ICJ provision, letter from assistant legal adviser, Mr F. D. Berman, to Mr Hope-Jones, 6 April 1971.
22- BNA, FCO 39/875, The Anglo-Libyan treaty and the ICJ provision, letter from assistant legal adviser, Mr F. D. Berman, to Mr Hope-Jones, 6 April 1971.
23- BNA, T 317-1576, Nationalisation of BP, full text of decree, letter from Hannam to FCO, 8 December 1971.
24- BNA, FCO 93/609, Report papers, from N C R Williams to Mr. Weri, 18 April 1975.
25- British Petroleum Archives (BPA), Arc Ref 10991, BP and Libya agree statement, 25 November 1974.
26- BNA, FCO 39/1111, Libya/BP: Anglo/Libyan relations, letter from Peter Tripp to A D Parsons GMH MVO MC, FCO, 16 February 1972.
27- BNA, FCO 93/376, brief on the oil industry in Libya, from Susan Kirkman to R. J. S. Muir, 3 May 1974.
28- BNA FCO 67-436, letter from R C Hope Tones to M P V Hannam Esq, 7 Dec 1970.
29- BNA, FCO 39-606, Anglo-Libyan relations, R C Hope-Jones< North African Department, 3 March, 1971.

سابعاً الكتب الأجنبية.

1- Frank Brenchley, Britain and the Middle East An Economic History 1954-1987, London, 1989.

2- James Bamberg, British Petroleum and Global Oil 1950-1975, Cambridge University, Cambridge, 2000

ثامناً الدوريات الأجنبية

1- Joel M. Fisher, Albert Golbert and Bahram Maghame., British Petroleum v. Libya: A Preliminary Comparative Analysis of the International Oil Companies' Response to Nationalization, South-western University Review, Vol. 7, 1975, pp. 68-97.

تاسعاً أطروحات الدكتوراه.

1- Sean W Straw BA MA, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970, PhD thesis, Nottingham University, Britain, 2010

1- نيكولاي إيليتش بروشين, ترجمة: عماد حاتم, تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969, دار الكتاب الجديد المتحدة, ط2, بيروت, 2001.

سادساً الدوريات.

1- أسمهان ميلود معاطي, العلاقات التجارية الليبية البريطانية من خلال الوثائق الأرشيفية 1951-1969, مجلة الدراسات الإفريقية وحوض التيل, العدد 11, ص223-253.

2- ربيعة حسن ابراهيم الخدواري, التطور التاريخي لصناعة النفط في ليبيا دراسة في الجغرافيا الصناعية, مجلة بحوث, المجلد 5, العدد 1, 2025

3- وليد عبد محمد الدليمي, زينة مسلم درويش علي, التغلغل البريطاني في الإقترادِ الليبي (1952-1969), مجلة الآداب, المجلد2, العدد 44, ص149-168.